الأبعاد الجيوبولتيكية للاستيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي

أ.م.د نبهان زمبور السعدي

كلية التربية للعلوم الإنسانية /جامعة كركوك

الملخص

لا تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي توفير احتياجات سكانها من السلع الصناعية والغذائية محليا, ويرتبط ذلك بكونها تعاني من اختلالات في هياكلها الاقتصادية (الصناعية و الزراعية) , مما يعني اعتمادها على الاسواق الاجنبية لتغطية متطلباتها وارتفاع فاتورة الاستيرادات وبخاصة السلع الاستهلاكية والمصنعة نتيجة للزيادة في اسعار السلع الزراعية والصناعية , وهذه مسألة لها مخاطر جيوبولتيكية تعد الخطوة الاولى للتبعية التجارية والاقتصادية والسياسية بالتالي.

وتهدف الدراسة الى الكشف عن محاذير ومخاطر الاستيرادات لدول المجلس من خلال تحليل الوزن الجيوبولتيكي للهيكل السلعي للاستيرادات ومنافذ واسواق الاستيرادات , بغية الوصول لبعض الخيارات التي من شانها ان تعزز الامن الوطني لهذا الاقليم خاصة و العربي عامة.

الكلمات الدالة : جيوبولتيك , استيراد , علاقات تجارية

Geopolitical dimensions of investments in the GCC countries

Dr. Nabhan zambor al-saade

Summary

The GCC countries can not provide the needs of their population of industrial and food commodities locally. This is linked to the fact that they suffer from imbalances in their economic structures (industrial and agricultural). This means dependence on foreign markets to cover their requirements and high import bill, especially consumer goods and manufactured goods. Agricultural and industrial, and this issue has a geopolitical risk is the first step of trade, economic and political dependence .

The study aims to uncover the import risks and risks of the GCC countries by analyzing the geopolitical weight of the commodity structure of imports and the ports and markets of imports, in order to reach some options

that would enhance the national security of this region, especially the Arab in general

Geopolitical, import, business relations

المقدمة

تعد تجارة الاستيرادات من عناصر التحليل الجيوبولتيكي لقياس قوة الدول , وبما ان اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تتسم بكونها تبادلية, فضلا عن محدودية الموارد الطبيعية والموارد الأخرى غير الهيدروكربونية السبب الرئيس في ضعف البنية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ومن ثم اختلال تركيبها القطاعي وتجارتها ووضعها الاقتصادي طبقاً لمفاهيم سياسات الاكتفاء الذاتي في مناهج تحليل القوة والجيوستراتيجية , وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتلبية احتياجات سكانها من السلع والخدمات باستيرادها من الأسواق الأجنبية , وهذا يعكس عجز الإنتاج القومي لسد حاجتها محليا , مما يعني تبعية مستوى المعيشة لهذه الدول بشكل كبير بالاستيراد من الخارج , وهذه المسالة تعد نقطة ضعف جيوبولتيكية سواء كان في وقت السلم أو في الحرب.

وتتمحور مشكلة البحث في ان دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من اختلال في هياكلها الاقتصادية الصناعية والزراعية بحيث لا تستطيع توفير احتياجات سكانها من السلع الغذائية والمصنعة لذلك تمتاز استيراداتها بتنوعها , ومكمن الخطر يكون عندما تشكل استيرادات السلع ذات الحاسة السياسية نسبا عالية متمثلة بالسلع الغذائية والسلاح ومعدات التكنولوجيا , فضلا عن اقتران ذلك بأسواق معينة ,فالتقويم الجيوبولتيكي لإجمالي الاستيرادات وهيكلها السلعي واتجاه منافذها واقعا ومستقبلا , ومحاولة طرح بعض الاستراتيجيات لتكون ابعاد استراتيجية تحقق الامن العربي لهذا الجزء الحيوي .

وتتمثل الفروض العلمية لمشكلة البحث في ندرة الموارد الزراعية والمائية وبالتالي ارتفاع نسبة الاستيرادات وخاصة الغذائية, والسلع المصنعة بسبب ضعف القاعدة التكنولوجية المحلية, والتركز في توزيعها الجغرافي, وتشكل عبئا كبيرا على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مما له انعكاس سلبي على المكانة السياسية لدول المجلس ووزنها الجيوبولتيكي.

يهدف البحث الى دراسة وتحليل مخاطر الاستيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على المكانة السياسية لها , ومن ثم تشخيص نقاط الضعف في التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمنافذ التي تعتمد عليها لسد احتياجاتها , ومن ثم طرح بعض الخيارات كحلول للمشكلة بما يحقق الأمن القومي العربي.

قسم البحث إلى ثلاث مباحث:-

الأول : الوزن الجيوبولتيكي لاستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي والعالمي

الثاني : التحليل الجيوسياسي للتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للاستيرادات لدول المجلس

الثالث : التنبوء بمستقبل استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي كميا

ولغرض تحليل الاستيرادات والتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للوصول إلى تشخيص نقاط الضعف ومكامن الخطر تم استخدام المنهج الاستقرائي, وأسلوب القياس الكمي لتحليل جوانب الاستيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول : الوزن الجيوبولتيكي لتطور الاستيرادات في دول مجلس التعاون

الخليجي على المستوى العربي والعالمي

للنشاط الاستيرادي إسهام في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي , اذ تستطيع من خلاله سد الاحتياجات من السلع الإنتاجية والاستهلاكية ولارتباطه ببرامج وخطط التنمية الاقتصادية ,وفي ذلك اشارة لاعتماد الاسلوب الذاتي لتحقيق الامن الاقليمي بما يزيد من وفورات الامن القومي الشامل , وما يؤكد ذلك ارتفاع نسبه عالميا.

ومن الجدول (١) يلاحظ استمرار التزايد للاستيرادات على المستوى العالمي حيث بلغت (٣٥٤٦٢٤٨) مليون دولار عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت بشكل كبير عام ٢٠٠٠ لتصل الى (٦٦٥٨٩٠٤) مليون دولار, حتى أصبحت (١٦٦٠٦٢٣٧) مليون دولار عام ٢٠١٥ والسبب يعود الى تزايد استيرادات الدول النامية , وتحرير التجارة الخارجية , فضلا عن التحسن في معدلات النمو الاقتصادي (صندوق النقد العربي ٢٠١٥:١٥٧) .

وشهدت دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا ملحوظا في وارداتها , وبلغت (٤٧٣٦٦) مليون دولار عام ١٩٩٠ , لتشكل نسبة (١,٣٣ %) من الواردات العالمية , الا ان هذه النسبة قد انخفضت قليلا وأصبحت (١,٢٨ %) عام ٢٠٠٠, في حين شهدت واردات المجلس زيادة مطردة لتسجل نسبة (٢,٣٨%) وبقيمة ٣٦٧٣٧٣ مليون دولار عام ٢٠١٠ ارتفعت الى (٤٧١١٦٤) مليون دولار وبنسبة(٢,٨٣%) عام ٢٠١٥ والسبب يعود الى ارتفاع اسعار النفط حيث ان استيرادات دول مجلس التعاون تتأثر بالارتفاع والانخفاض لأسعار النفط كونه السلعة الرئيسية في التصدير.

جدول (١) تطور الاستيرادات في دول مجلس التعاون الخليجي عربيا وعالميا

الاستيرادات	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠١٥
إجمالي استيرادات العالم (مليون دولار)	٣٥٤٦٢٤٨	٦٦٥٨٩٠٤	١٥٤٢٦٠٠٨	١٦٦٠٦٢٣٧
إجمالي استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي (م د)	٤٧٣٦٦	٨٥٢٨٣	٣٦٧٣٧٣	٤٧١١٦٤
نسبة استيرادات دول المجلس الى العالم	١,٣٣	١,٢٨	٢,٣٨	٢,٨٣
إجمالي استيرادات الوطن العربي (مليون دولار)	١٠٨١٠٠	١٥٥٥٠٠	٦٥٥٦٧٦	١,١٥٠٠٠٠
نسبة استيرادات دول المجلس الى الوطن العربي	٤٣,٨	٥٤,٨	٥٦	٤٠,٩

المصدر :بالاعتماد على صندوق النقد العربي ، النشرة الاحصائية ، للدول العربية لسنوات مختلفة - جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد , سنوات مختارة.

وتشكل الأهمية النسبية لاستيرادات دول المجلس نسب عالية إلى إجمالي استيرادات الوطن العربي بسبب الوفورات المالية من العوائد النفطية لتصبح أسواقاً رئيسة لتصريف السلع التي تنتجها الدول المتقدمة بغية توفير السلع الرأسمالية والوسيطة التي تسهم في النمو والتطور الاقتصادي : Richard hartson .1959 (201) إلا أنها تعكس محدودية القاعدة الإنتاجية مما يجعلها نقطة ضعف جيوبولتيكية.

وقد بلغت نسبة استيرادات دول المجلس (٤٣,٨%) للعام ١٩٩٠ ارفعت الى (٥٦%) عام ٢٠١٠ بسبب تأثر الاستيرادات بالانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي وارتفاع اسعار النفط كونها مصدرة له , فضلا عن ارتفاع اسعار السلع الغذائية(صندوق النقد العربي ٢٠١٠:١٤٧), الا انها هبطت الى (٤٠,٩%) للعام ٢٠١٥ والسبب هو بتراجع الاقتصادات العربية بسبب هبوط اسعار النفط وبالتالي خفف من النشاط الاقتصادي القوي والذي انعكس على مستويات الانفاق الاستهلاكي والاستثماري لدول المجلس(تقرير افاق الاقتصاد العربي ٢٠١٥ : ١٣).

وللفترة بين (١٩٩٠- ٢٠١٥) كان هناك تطور في الاستيرادات لدول المجلس ، إذ يلاحظ تزايدها على نحوٍ واضح، إذ بلغت قيمة الاستيرادات (٤٧٦٧٩) مليون دولار عام ١٩٩٠ ارتفعت الى(٤٧١١٤٦) مليون دولار عام ٢٠١٥ ، وهذه الزيادات تعود إلى مجموعة من الأسباب منها اعتماد دول المجلس على الاستيرادات الرأسمالية والوسيطة التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي لجميع دول المجلس(السماك ٢٤٥:٢٠٠٨).

أما على مستوى الدول الأعضاء في المجلس (جدول ٢) والخريطة (١)، فان الإمارات العربية المتحدة فتأتي بالمرتبة الاولى من دول المجلس، ويلاحظ عليها تزايد الاستيرادات الإجمالية ، إذ بلغت (١١٤٧٢) مليون دولار واستمرت بالزيادة لتصل إلى (١٨٣٤٣٠) مليون

جدول (٢) معامل الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

الدولة	السنة	قيمة الواردات (م.د)	الناتج المحلي (م.د)	عدد السكان(ألف نسمة)	معامل الواردات
الكويت	١٩٩٠	٤٠٥٠	١٥٧٦٦	٢١٤٣	٢٦
	٢٠٠٠	٧١٥٦	٣٧٧١٨	١٩٢٩	١٩
	٢٠١٠	٢٢٦٧٥	١١٥٤١٨	٣٠٥٩	٢٠
	٢٠١٥	٣١٩٠١	١٥٨٨٨٦	٣٨٩٠	٢٠
السعودية	١٩٩٠	٢٤٠٦٩	١١٦٦٢٢	١٤٨٧٠	٢١
	٢٠٠٠	٣٠١٩٧	١٨٨٤٤٢	٢١٣٩٢	١٦
	٢٠١٠	١٠٦٨٦٣	٥٢٦٨١١	٢٧٠٩١	٢٠
	٢٠١٥	١٦٩٩٦٨	٧٩٤٩٨٨	٣١٥٤٠	٢١
قطر	١٩٩٠	١٦٩٥	٧٣٨١	٤٢٧	٢٣
	٢٠٠٠	٣٢٥٢	١٧٧٦٠	٥٩٣	١٨
	٢٠١٠	٢٣٢٤٠	١٢٥١٢٢	١٧٩٩	١٩
	٢٠١٥	٣٢٦١٠	٢٢٣٧٩١	٢٢٤٠	١٥
الامارات	١٩٩٠	١١٤٧٢	٥٠٧٠١	١٥٨٩	٢٣
	٢٠٠٠	٣٥٠٠٩	١٠٤٣٧٧	٣٠٥٠	٣٤
	٢٠١٠	١٨٣٤٣٠	٢٨٦٠٤٩	٨٣٢٩	٦٤
	٢٠١٥	١٩٧٦٩٠	٤٢٨١٧٣	٩١٦٥	٤٦
البحرين	١٩٩٠	٣٧١٢	٤٩٠٩	٥٠٣	٧٦
	٢٠٠٠	٤٦٣٣	٩٠٦٣	٦٦٧	٥١
	٢٠١٠	١١١٩٠	٢٥٧١٣	١٢٦١	٤٣
	٢٠١٥	٩٩٠٠	٣٥٤٣٩	١٣٨٠	٢٨
عمان	١٩٩٠	٢٦٨١	١٠٦٠٨	١٥٢٤	٢٥
	٢٠٠٠	٥١٣١	١٩٤٥٠	٢٢٩٣	٢٦
	٢٠١٠	١٩٩٧٥	٥٨٦٤١	٢٩٤٤	٣٤
	٢٠١٥	٢٩٠٧٧	٨٤٤٦٩	٤٤٩٠	٣٤
تركيا	٢٠١٥	٢٠٧١٩٩	٧١٩٢١٩	٧٨٦٦٦	٢٩
إيران	٢٠١٥	٤١٨٠٠	٢٣٣٧٨١	٧٩١٠٩	١٨
الولايات المتحدة الامريكية	٢٠١٥	٢٣٠٧٩٤٦	١٧٩٢٥٢٥٣	٣٢٥٥٦٣	١٣

(١)بيانات الاستيرادات بالاعتماد على:- الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) نشرة التجارة الخارجية ،العدد٦،عمان ،١٩٩٢ص١٠-١٣ - Hand book of international trade and development , New york,2011-2001-2016.

(٢)بيانات الناتج المحلي :- الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا , الحسابات القومية ،النشرة ١٢ ،١٩٩٢ص٣.

صندوق النقد العربي ،- النشرة الاحصائية ، للدول العربية ،٢٠١٠ و٢٠١٦.

(٣)بيانات السكان ودول المقارنة:- , Hand book of international trade and development - New york,1991 -1994-2011-2001-2016.

دولار للعام ٢٠١٠وذلك بسبب تزايد الاهتمام بالقطاعات السلعية ولاسيما قطاعي الصناعة والزراعة، فضلاً عن تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المستوردة مما أدى إلى زيادتها(لتقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٦: ١٣٧) ، بالإضافة إلى الحاجة إلى السلع الرأسمالية والوسيطة لتحقيق النمو، فضلاً عن السلع الاستهلاكية والمواد الأولية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤: ١٥٣)، ارتفعت الى (١٩٧٦٩٠) مليون دولار عام ٢٠١٥ كنتيجة لزيادة الطلب المحلي على الاستيرادات والتوسع في النشاطات الخدمية والزراعية والصناعية والتجارية وتوفر المناخ الملائم للاستثمار فضلا عن تجارة اعادة التصدير(الطائي ٢٠٠٥ : ١٤٤) .

خريطة (١) اجمالي استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي(١٩٩٠ – ٢٠١٥)

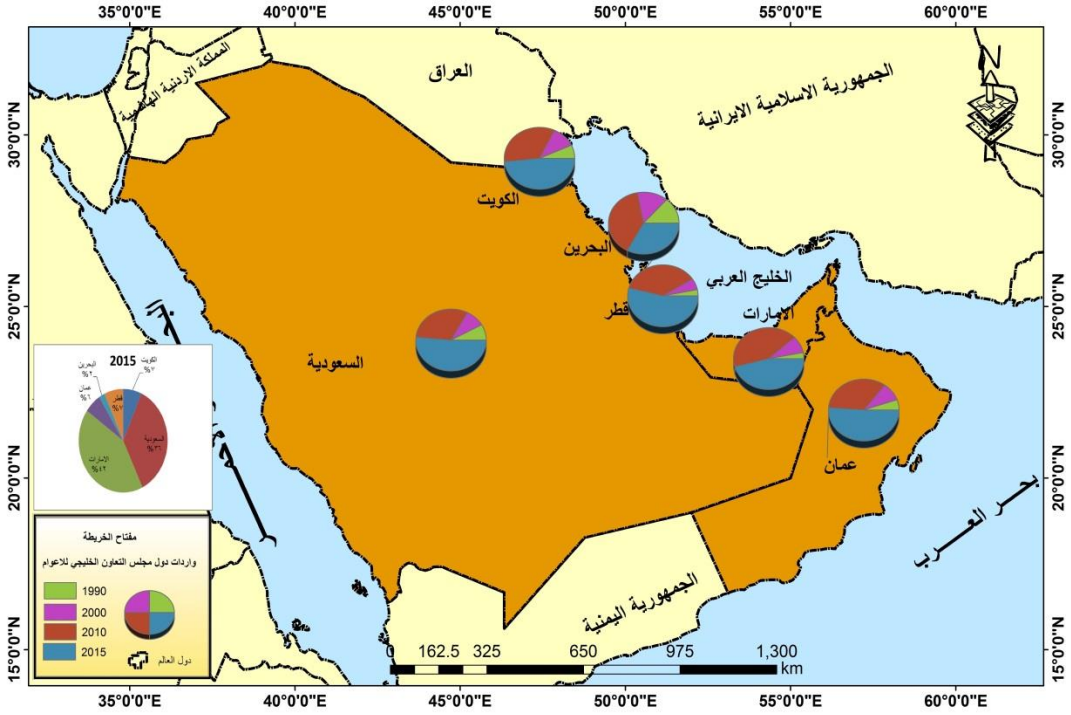

من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٢)

اما السعودية تحتل المرتبة الثانية ، أن استيراداتها بلغت (٢٤٠٦٩) مليون دولار عام ١٩٩٠ كأكبر مستورد في دول المجلس ، واستمرت بالارتفاع في السنوات اللاحقة حتى وصلت إلى (١٠٦٨٦٣) مليون دولار عام ٢٠١٠، ويعود ذلك إلى زيادة مساهمة الاستثمار الخاص، وتزايد الاستهلاك من السلع المختلفة، نتيجة تزايد الطلب المحلي، فضلاً عن الاهتمام بالقطاع الصناعي وتزايد الاستثمارات فيه مما أدى إلى تزايد الطلب على السلع الرأسمالية الإنتاجية ، فضلاً عن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٥ (مما أدى

إلى تزايد استيراداتها لتصبح استيراداتها (١٦٩٩٦٨) مليون دولار عام ٢٠١٥. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦: ١٤١).

أما استيرادات الكويت، فقد كان هناك تزايد مستمر في الاستيرادات الإجمالية، إذ بلغت (٤٠٥٠) مليون دولار ، إلاّ أنه وبسبب الظروف الاستثنائية في المنطقة وحدوث حرب الخليج الثانية التي انعكست سلبياً على الاقتصاد الكويتي، مما أدى إلى حدوث انخفاض فيها، واستمرت بالزيادة للسنوات اللاحقة إلى (٧١٥٦) مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، وذلك لتزايد الأسعار والإيرادات من الصادرات النفطية، فضلاً عن تزايد الاستيرادات من السلع الاستهلاكية لغرض سد حاجة الطلب المحلي المتزايد لإعمار الكويت (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣ : ١٤٨) ، إضافة إلى تزايد الاستيرادات الرأسمالية الموجهة للاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية في الكويت (سامبا ٢٠٠٩ : ٥).

وبالنسبة لقطر فقد شهدت استيراداتها تزايداً واضحاً وباغت (١٦٩٥) مليون دولار عام ١٩٩٠، واستمرت بالارتفاع للسنوات اللاحقة حتى وصلت (٢٣٢٤) مليون دولار عام ٢٠١٠، ثم وصلت الى (٣٢٦١٠) مليون دولار عام ٢٠١٥ وسبب ذلك هو تزايد حركة النشاط الاقتصادي ، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط .

أما عُمان فقد شهدت أيضاً تطوراً ملموساً في استيراداتها الإجمالية، إذ بلغت (٢٦٨١) مليون دولار عام١٩٩٠ ، كما ارتفعت الاستيرادات إلى (٢٩٠٧٧) مليون دولار عام ٢٠١٥وذلك يعود إلى تزايد استيراداتها من المكائن والمعدات الإنتاجية والتوجه لتطوير القطاعات الإنتاجية والنقل والمواصلات وغيرها ، فضلاً عن انضمام عمان إلى منظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٠، وقد يعود ذلك أيضاً إلى التوسع الاستثماري الخاص، وارتفاع الطلب الاستهلاكي على السلع الأخرى، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط، وتزايد المشاريع الاستثمارية، ثم الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية وحاجتها إلى الاستيرادات من السلع الرأسمالية والوسيطة (الامام واخرون ٢٠٠٥ : ١٥٦).

وتعتمد البحرين على الاستيرادات بشكل واضح، إذ بلغت (٣٧١٢) مليون دولار عام ١٩٩٠، وذلك لتزايد الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة المساهمة في تطوير القطاعات السلعية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦: ١٢٢) واستمرت بالارتفاع لتصل الى (١١١٩٠) مليون دولار عام ٢٠١٠ , وذلك لتزايد الاهتمام بالقطاعات السلعية فضلاً عن تزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة , انخفضت الى (٩٩٠) مليون دولار عام ٢٠١٥ وسبب ذلك ان البحرين من أكثر دول المجلس انخفاضاً في إنتاجها النفطي (امجد و عبدالله ٢٠٠٦ : ١١٨) ، إذ إن المصدر الرئيس للنشاط الاقتصادي فيها هو صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ (محمد ٢٠٠٨ : ١٣٤) ١٣٤) ، مما أثر على ميزانها التجاري, إذ انخفضت إيراداتها من الصادرات النفطية وحدوث عجز في ميزانها التجاري .

ويمكن الاعتماد على مقياس معامل الواردات (*) ونصيب الفرد للكشف عن الاهمية النسبية للوزن الجيوبولتيكي للاستيرادات في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال وزنها في ناتجها الاجمالي والذي يعطي انطباع لتقييمها الاقتصادي ومن ثم السياسي بالتالي.

معامل الواردات

بالرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي تمتاز بضخامة الناتج المحلي الإجمالي بسبب العوائد النفطية الكبيرة , إلا أنها تقع ضمن حدود الاقتصادات المنكشفة على الخارج بحسب مقياس هنريكس الذي يعتبر الدولة منكشفة اقتصاديا للخارج اذا تجاوزت الواردات نسبة(٢٠%) من الناتج المحلي الإجمالي , واقتصاد الدولة مغلقا اذا تراوحت النسبة بين (١٢-٢٠%) (السعدي ٢٠١٤ : ١٣٣).

ومن بيانات الجدول السابق يلاحظ ارتفاع قيمة معامل الواردات في دولة الامارات العربية المتحدة لتبلغ (٤٦%) وسبب ذلك بفضل نشاطها الكبير في تجارة اعادة التصدير(المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٦) تليها عمان بنسبة (٣٤%) والبحرين والسعودية (٢٨ و٢١%) لكل منهما على التوالي , ويعكس ارتفاع هذه النسب الى محدودية الموارد الطبيعية وبخاصة الزراعية , اما بالنسبة لقيمة المؤشر في دول المقارنة فانه يعكس اهمية التقدم الاقتصادي والصناعي وعلاقته وما يؤكد تلك الحقيقة قيمة المؤشر في الولايات المتحدة الامريكية حيث بلغ (١٣%) وفي ايران (١٨%) , في حين ترتفع النسبة الى (٢٩%) في تركيا ويعود ذلك الى ارتفاع قيمة الاستيرادات الا انها تتجه نحو تطوير الصناعات الكثيفة الراس المال لتمنح الفرصة لتطوير صناعتها المحلية والاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض .

ولابد من الاشارة الى إن ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته ذا دلالة على مدى التبعية لتلك الدولة فقد تكون هناك دولتان تشكل نسبة الاستيرادات ارتفاعا في كل منها ومع ذلك تتمتع إحدى الدولتين بالاستقلال في حين تعاني الأخرى من التبعية التجارية للخارج والفرق بين الدولتين يتعلق بمدى التكامل الاقتصادي لهذه الدول ومرتبط بنوعية الاستيرادات (العيسوي ١٩٨٩: ص١٥٣), لذا فان احتساب مؤشر متوسط نصيب الفرد من الاستيرادات قد يعطي بعدا اخر عن اهمية النشاط التجاري في حياة السكان ومن ثم تحقيق الامن المجتمعي بالاعتماد على الذات(Jesko.1992 :p65) وقد اظهرت نتائج المؤشر ارتفاع نصيب الفرد في دول مجلس التعاون الخليجي الى (٨٩٥٤) دولار للعام ٢٠١٥, وسبب ارتفاع قيمة المؤشر هو انعكاس للهيكلية الاقتصادية والطاقات الموردية النفطية , في حين انخفضت قيمة المؤشر في تركيا الى (٢٦٣٣) دولار, وايران (٥٢٨) دولار , والولايات المتحدة الى (٧٠٨٩) دولار , ويعد التنوع في الهياكل الاقتصادية سببا رئيسا في انخفاض قيمة المؤشر مقارنة بدول المجلس. مما يعني ان الاستيرادات تشكل عبئا كبيرا من اجمالي الناتج المحلي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي , وبالتالي يعطي ذلك انطباعا حقيقيا الى العلاقة التجارية القوية بين دول المجلس والشركاء التجاريين , كما ان التحرير الكامل للاستيراد امرا لا يخلو من الضرر ، الا اذا كانت المنفعة من حيث زيادة الصادرات ، من خلال تمكينها من إقامة صناعات جديدة ومتقدمة فانفتاحها الكامل على الاستيراد دون قيود أو رسوم جمركية سيحول دون تمكينها من إقامة صناعات جديدة ومتقدمة، إن حرية التجارة بين دولتين أو كتلتين إحداهما متقدمة والأخرى متأخرة سيؤدي إلى تكريس تخلف الدول المتأخرة.(العاني ١٩٩٩: ١٣٣).

مما تقدم .. تعكس ارتفاع قيم الاستيرادات لدول مجلس التعاون التوسع في النشاطات الخدمية والزراعية والصناعية وبما يسهم في تنمية القطاعات الإنتاجية , إلا أن واقع الحال يظهر انحدارا جيوبولتيكيا يتمثل بتزايد الطلب وارتفاع نسبة الاستيرادات الغذائية والتي أصبحت اليوم قضية ذات ابعاد استراتيجية وسياسية , والسلع المصنعة التي هي استنزاف لرأس المال الابتدائي (العوائد النفطية) , وبالتالي شيوع الطابع الاستهلاكي , وهنا لابد من التخطيط لموقف دفاعي طالما انه يوجد خطر معينا يحتاج اتخاذ بعض القرارات لتجنب نتائجه.

فالموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية المتوفرة في دول مجلس التعاون تشهد انخفاضاً في أهميتها النسبية للموارد الطبيعية ولصالح الثورة العلمية والتكنولوجية التي تؤدي إلى عملية إحلال مستمر للموارد بحيث تخلق مواد وسلع جديدة تكون بديلاً عن المواد الخام الأولية والسلع المنتجة مما يفقد دول المجلس ميزتها النسبية في بعض المواد الأساسية والأولية التي تنتجها وتصدرها .

المبحث الثاني : التحليل الجيوسياسي للتركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للاستيرادات

بغية تحليل التركيب السلعي والهيكل الجغرافي لاستيرادات الوحدة السياسية , لما له من اهمية كبيرة في تشخيص الابعاد الجيوبولتيكية في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعد أسواقاً رئيسة لتصريف السلع التي تنتجها الدول المتقدمة، كونها دولا غنية بسيولتها النقدية , الا انها تواجه تحديا كبيرا يتمثل في ان مصدر سيولتها غير متجدد , فالبنية الجيولوجية عكست بصمتها على التركيب السلعي للاستيرادات , وأن الاستيرادات السلعية التي تسد حاجة الطلب من السلع والخدمات ، اصبحت توصف بكونها في تزايد لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وارتفاع تكاليف إنتاجها محلياً.

ومن الجدول (٣) والخريطة (٢) يلاحظ تزايد الاهمية النسبية لاستيرادات السلع الصناعية والمواد الغذائية , فالاخيرة تشكل نسبة لا تتجاوز (٥%) من اجملي الناتج المحلي لدول الخليج , يقارن بارتفاع نسبة الطلب السنوية على الغذاء لتصل الى (٦%) (ال ثاني ٢٠٠١: ٣٠٠), وما لذلك من انعكاس على مكانة دول المجلس السياسية وضعف القرار السياسي, ومن ثم تعطيل ارادتها الوطنية بسبب التبعية الاقتصادية , وبخاصة اذا ما عرفنا ان لهذه السلع مكانة استراتيجية مهمة كالسلاح والتكنلوجية والغذاء(pounds 1963:249)

ولابد من التمييز بين مكونات التركيب السلعي للاستيرادات، إذ أن السلع الرأسمالية كالمكائن والمعدات الإنتاجية المؤثرة على نحوٍ إيجابي في النمو الاقتصادي, ولاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة، في حين أن السلع الاستهلاكية (الغذائية، والكمالية) تؤثر بشكل سلبي فيه، ولكنها تسهم في سد حاجة الطلب المحلي، ويلاحظ أن التغيرات في مكونات التركيب السلعي للاستيرادات باتجاه زيادة السلع الرأسمالية والوسيطة وانخفاض السلع الاستهلاكية ومنها الكمالية سيؤدي إلى الإسهام في النمو الاقتصادي.

وقد هيمنت السلع الصناعية على استيرادات دول المجلس , وبلغت (٧٠,٣%) عام ١٩٩٠, الا انها شهدت هبوطا طفيفا عام ٢٠٠٠ لتصبح (٦٩,٦%) , وفي عام ٢٠١٠ عادت اهميتها النسبية للارتفاع لتسجل (٧٠,٣%) , ثم عادت للانخفاض الى (٦٩,٣%) عام ٢٠١٥ , ويعود سبب الارتفاع والانخفاض في نسب السلع الصناعية الى ارتباطها المباشر بأسعار النفط اولا ومن ثم بالأوضاع السياسية في المنطقة العربية بخاصة والشرق الاوسط عامة , وقد بلغت قيمتها (٢٩٤) مليار دولار للعام ٢٠١٤ لتشكل نسبة (٧٦,٥ %) من اجمالي استيرادات السلع الصناعية في الدول العربية مجتمعة والبالغة (٣٨٤) مليار دولار , لتشكل حوالي (٣%) من اجمالي الاستيرادات العالمية البالغة قيمتها (١٢,٨) تريليون دولار (ال ثاني ٢٠٠١ : ٣٠٠) .

وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بشكل انفرادي نجد ارتفاع نسبة مساهمة السلع المصنعة من اجمالي الاستيرادات , فهي بالتالي عكس الدول المتقدمة لا تصنع معظم السلع التي تحتاجها بل تستوردها من الخارج , مما يعني ان زيادة الاستهلاك في تلك السلع لا تولد في الغالب نشاطا في عمليتها الاقتصادية , لكونها سلع غير انتاجية , فضلا عن انها تسبب ضغطا كبيرا على ميزان مدفوعاتها , وتولد النشاط في اقتصادات الدول المتقدمة والصناعية المصدرة لتلك السلع (knorr,k 1969 :9).

جدول(٣) الوزن النسبي للتركيب السلعي لاستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي(١٩٩٠-٢٠١٥)

الدولة	السنة	المواد الغذائية المشروبات	المواد الاولية	السلع الصناعية	سلع غير مصنفة	المجموع
الكويت	١٩٩٠	١٩	٣	٧٧	١	١٠٠
	٢٠٠٠	١٨	١	٧٨	٣	١٠٠
	٢٠١٠	١٧	٤	٧٩	-	١٠٠
	٢٠١٥	١٦	٥	٧٩	-	١٠٠
السعودية	١٩٩٠	١٣	٢	٧٨	٧	١٠٠
	٢٠٠٠	١٨	٣	٧٢	٧	١٠٠
	٢٠١٠	١٦	٦	٧٨	-	١٠٠
	٢٠١٥	١٦	٥	٧٩	-	١٠٠
قطر	١٩٩٠	١٧	٤	٧٩	-	١٠٠
	٢٠٠٠	١٢	٤	٨٤	-	١٠٠
	٢٠١٠	١٤	٦	٧٢	٨	١٠٠
	٢٠١٥	١٢	٦	٧٥	٧	١٠٠
الإمارات	١٩٩٠	١٦	٥	٧٩	-	١٠٠
	٢٠٠٠	١٤	٩	٧٧	-	١٠٠
	٢٠١٠	٩	١٥	٦٤	١٢	١٠٠

	٢٠١٥	٨	١٦	٧٠	٦	١٠٠
البحرين	١٩٩٠	٩	٥٠	٣٩	٨	١٠٠
	٢٠٠٠	١٠	٤٦	٣٨	٦	١٠٠
	٢٠١٠	١٥	٢٢	٥٠	١٣	١٠٠
	٢٠١٥	١٧	٢٦	٤١	١٦	١٠٠
عمان	١٩٩٠	١٨	٥	٧٠	٧	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٢	٣	٦٩	٦	١٠٠
	٢٠١٠	١٣	٧	٧٩	١	١٠٠
	٢٠١٥	١٤	٨	٧٢	٦	١٠٠
تركيا	٢٠١٥	٥	١٥	٦٣	١٧	١٠٠
إيران	٢٠١٥	١١	٧	٧٨	٤	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥	٥	١٥	٧٠	١٠	١٠٠

بالاعتماد على :- U.N Hand book of international trade and development , New york,1993 p. 465 , 2005 p 136-147 , 2011 p. 145-156 , 2016 p. 120-131.

وبالرغم من ان دول مجلس التعاون تمكنت من توفير بعض المشاريع الاستثمارية في مجال الصناعة الا ان مساهمتها في الدخل القومي لاتزال منخفضة اولا , ومن ثم ترك متطلبات الانتاج بيد الاجنبي من خلال الاعتماد على الخبرة الاجنبية والمواد الاولية المستوردة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ٢٠١٦ :١٦) مما ينجم عن مشكلات اقتصادية وسياسية مؤثرة في الامن الاقليمي والقومي .

وتحتل المملكة العربية السعودية والكويت المرتبة الاولى , اذ تصل نسبة استيرادات كل منهما من السلع الصناعية الى حوالي (٧٩%) للعام ٢٠١٥ , وبلغت قيمتها (١٢٥) مليار دولار

خريطة(٢) الهيكل السلعي لاستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي

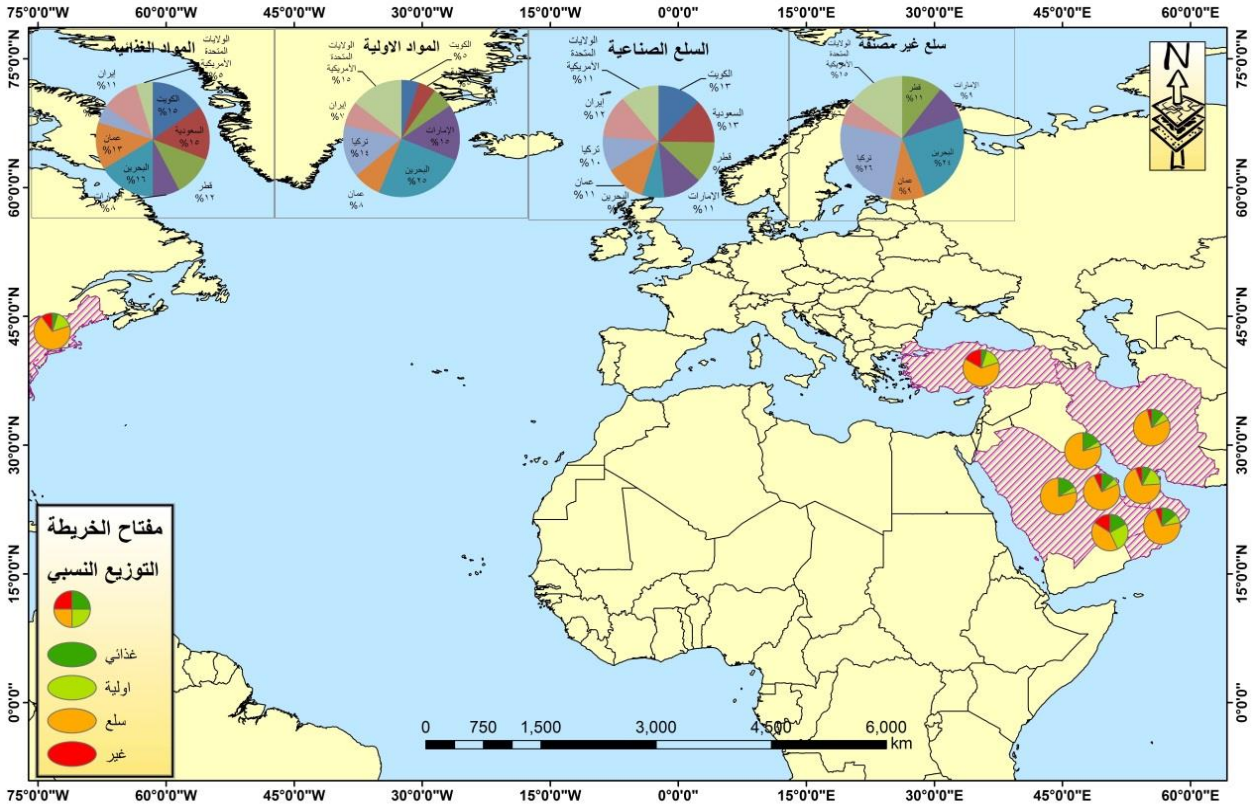

من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (٣)

للاولى و (٢٥) مليار دولار للثانية , تليها قطر وعمان بنسبة (٧٥% و٧٢%) على التوالي وبقيمة (٢٥) مليار دولار للاولى و(٢١) للثانية , والامارات العربية المتحدة بنسبة (٧٠%) بقيمة (١٣٩) مليار دولار , وجاءت البحرين بنسبة منخفضة (٤١%) وبقيمة (٦) مليار دولار ويرتبط ذلك بارتفاع نسبة استيراداتها من المواد الخام الاولية .

وبالمقارنة مع دول الجوار , سجلت تركيا نسبة (٦٣%) الا ان معظمها تتجه نحو السلع الانتاجية بقصد تطوير صناعتها التصديرية , وايران بنسبة (٧٨%) , والولايات المتحدة الامريكية بنسبة (٧٠%) .ويعود ارتفاع الاهمية النسبية للاستيرادات في دول المجلس ودول المقارنة الى ان دول المجلس تمارس تجارة اعادة التصدير لان نسب استيراداتها من السلع المصنعة لا يتناسب مع حجم سكانها وقطاعاتها الاقتصادية.

ومن الجدول (٤) يلاحظ هيمنة مكائن ومعدات النقل على نسب كبيرة من اجمالي استيرادات السلع الصناعية اذ بلغت اعلاها في قطر والسعودية وعمان وسجلت نسبة (٤٣,٢ و ٤٢,٤ و ٤٠,٢) لكل منهما على التوالي , وظهرت الكويت والامارات والبحرين بنسب اقل حيث بلغت (٣٩ و ٣٣,٧ و ٢٣,٣) لكل منهما على التوالي , ويعكس ارتفاع نسبة السلع الخاصة بمكائن ومعدات النقل انما يعود الى الوفورات الاقتصادية النفطية المتاحة لدول المجلس , والتي اصبحت احدى السياسات الخاطئة التي تعيق تنمية القدرات الذاتية والتكنلوجية وبالتالي يعكس انخفاض للتنمية الاقتصادية والضعف النسبي للقوة الاقتصادية .

جدول (٤) الوزن النسبي لاستيرادات السلع المصنعة لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠١٤

الدولة	استيرادات السلع الصناعية%	منها الكيمياويات%	منها مكائن ومعدات النقل%	سلع غير مصنفة%
الكويت	٧٨,٣	١٠,٢	٣٩	٢٩,٢
السعودية	٧٨,٢	١٠,٥	٤٢,٤	٢٥,٣
قطر	٧٤,٧	٦,٥	٤٣,٢	٢٤,٩
الإمارات	٦٩	٦	٣٣,٧	٢٩,٣
البحرين	٤٤	٤,٨	٢٣,٣	١٥,٩
عمان	٧١,٩	٩,٤	٤٠,٢	٢٢,٣

بالاعتماد على: - U.N Hand book of international trade and development , New york, 2015 p. 124-134.

وتحتل نسبة الاستيرادات العسكرية (الاسلحة والمعدات العسكرية) نسبا كبيرة من اجمالي استيرادات دول المجلس (جدول ٥) فهي تشكل نسبة(٣,٥%) من الانفاق العالمي , وتبلغ نسبتها اكثر (٥٠%) من اجمالي استيرادات الاقطار العربية ,وتزيد عن (٧٠%) من اجمالي الاستيرادات للسلع الصناعية ولابد من الاشارة الى ارتفاع حجم الانفاق العسكري من (٢١) مليار دولار عام ١٩٩٥ الى (٢٤) مليار دولار عام ١٩٩٦, وهذا يعني ان دول المجلس تعتمد كليا على الدول الاجنبية من الناحية الامنية فالاخيرة هي التي تحتكر تجارة السلاح وبما يتلاءم مع مصالحها ومخططاتها وليس لمصلحة الدول المستوردة .

وتحتل السعودية المرتبة الاولى في قائمة اكبر الدول المستوردة للسلاح اذ بلغت قيمتها (٣٩) مليار دولار من اجمالي الاستيردات , وتشكل نسبة من اجمالي الناتج الاجمالي (٩,٦%) تليها الامارات بحوالي (٦) مليار دولار ثم الكويت وعمان بقيمة (٤,٦ و ٤) مليار دولار لكل منهما على التوالي .

جدول(٥) قيمة استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي لسنوات مختارة الى الناتج المحلي (مليار دولار)

الدولة	١٩٨٨	٢٠٠٠	٢٠١٠	نسبتها من الناتج المحلي
الكويت	٣,٣	٢,٨	٤,٦	٣,٨
السعودية	١٧,٨	١٩,٩	٣٩,٢	٩,٦
قطر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
الإمارات	٤,٥	٢,٥	٦,١	٥,٩
البحرين	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٣,٢
عمان	٢,١	٢	٤	١٠,٤

المصدر[٢١]: عن كتاب سيبري السنوي لعام ٢٠١٠ (SIPRI Yearbook 2010) الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام, في يونيو/حزيران عام ٢٠١٢ .ص١٦٥.

وتحتل المواد الغذائية المرتبة الثانية في استيرادات دول المجلس , وبالتالي فإنها تعطي مؤشرا اخر على اعتماد دول المجلس على الخارج لتلبية حاجاته الغذائية , وبذلك يعد اعتماد الدولة على استيراد المواد الغذائية لتوفير رغيف الخبز انذار بالخطر في ظروف الازمات , كونها تمثل عائقا امام التقدم والتحرر الاقتصادي , وبالتالي وسيلة ضغط عليها لإجبارها على تنفيذ سياسات محددة تتلاءم وتوجهات الدول المصدرة (الحيالي وعبد الجبار ١٨:٢٠٠٩) .

بلغت قيمة الاستيرادات من السلع الغذائية لإجمالي دول المجلس اكثر من (٥٧) مليار دولار بنسبة (٥٧,٥%) من اجمالي استيرادات الدول العربية لنفس الصنف والبالغة قيمتها (٩٩) مليار دولار و بنسبة

(٣,٢%) من اجمالي تجارة الاستيرادات العالمية , والسبب يعود الى ندرة الموارد الزراعية والموارد المائية وقلة الامتداد على دوائر العرض مما يعني قلة التنوع المناخي فضلا عن ضعف انتاجية التربة.

اما على مستوى دول المجلس منفردة يلاحظ ان الكويت تحتل المرتبة الاولى وبمعدل (١٧,٥) اما المرتبة الثانية عمان بنسبة (١٦,٧) والمرتبة الثالثة السعودية بنسبة (١٦,٧) اما بقية دول المجلس فقد تراوحت معدلاتها ما بين (١٣,٧ و ١٢,٧ و١١,٧) للأقطار قطر والبحرين والامارات على التوالي.

ويستأثر القمح بمكانة متميزة ضمن استيرادات دول المجلس , ويعود الى ان القمح يمثل احدى السلع الاستراتيجية التي يعكس الاكتفاء الذاتي لها اولى الخطوات نحو التحرر من التبعية الاقتصادية ومن ثم السياسية بالتالي , وتشير اغلب الدراسات المستقبلية انه باستثناء السعودية وعمان (قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح ١٧ – ٢٧% للأولى و١٠% للثانية) فان جميع دول مجلس التعاون لا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح عن .% وهذا يعكس التبعية الغذائية الناتجة عن التباعد الحاصل في هياكل الانتاج التي لم تتطور حسب احتياجات السوق المحلية وانما تطورت بحسب احتياجات السوق الخارجية , اما الهياكل الاستهلاكية فقد تطورت تحت ضغط صادرات الدول المصنعة والتأثر بنماذج الاستهلاك المستورد (الدويكات ٢٠١١ : ١٩٥) والذي اقترن بارتفاع المستوى المعاشي للفرد الخليجي , فضلا عن محدودية الموارد الزراعية .

وبالمقارنة مع دول الجوار الاقليمي والتي تعكس مؤشراتها انها افضل حالا وتحقق اكتفاء نسبيا

فتركيا والولايات المتحدة بلغت نسبة استيراداتها من السلع الغذائية (٥%) لكل منهما ويعكس ذلك التنوع في الموارد الزراعية والمناخية .

مما تقدم ... يعد اعتماد دول المجلس على الدول الاخرى لسد احتياجاتها الغذائية يعني بروز مشكلة امنية خطيرة تتمثل في النقص في امدادات الغذاء ومن ثم فقدانها لوزنها الجيوبولتيكي من خلال ضعف قرارها السياسي ليس فقط من خلال علاقاتها التجارية , وانما تأثير الاطراف المتعددة الاخرى التي تجسدها المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين , حيث اصبحت تؤثر في القرارات الاقتصادية وبالتالي السياسية للدول التابعة , مما يعني فتح الباب للتدخل في شؤنها الداخلية.

وبما ان الدول الخليجية من اهم واكبر الدول النفطية عالميا , فالطلب الخارجي عليه مرتفع ومتزايد باستمرار الا ان الطلب الداخلي على القمح يتزايد ويرتفع باستمرار , مما يعني ترك الباب مفتوحا للدول المنتجة والمصدرة للقمح الرئيسة كالولايات المتحدة ومن سار في ركبها للتدخل في شؤون الدول من خلال استخدام الغذاء كورقة ضغط سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبالتالي سياسيا .

اما بالنسبة للتحليل الجغرافي لمنافذ الاستيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي والتي يمكن من خلالها تحديد جيوسياسية العلاقات الاقتصادية لدول المجلس مع دول العالم والتي على أساس هذه العلاقات يمكن توجيه سياسات هذا الاقليم الاقتصادية الوجهة السليمة ولاسيما مع الدول التي تتميز علاقاتها الاقتصادية بالتقدم إذ يمكن زيادة التبادل التجاري معها .

ومن خلال الجدول (٦) وخرائط التوزيع الجغرافي (٣ -٤) يلاحظ مايلي :-

-يتميز التوزيع الجغرافي لاستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي بسعة مجاله الجغرافي وذلك لتنويع مصادر الاستيراد الذي يعكس بدوره اعتماد هذه الدول على السلع والمنتجات المختلفة من أسواق العالم كافة لسد احتياجات الطلب المحلي المتزايد والتي تتمثل بالدول الصناعية الكبرى (الاتحاد الاوربي والذي تتراوح نسبة الاستيرادات حوالي (٢٥%) والولايات المتحدة بنسبة (١٠% تقريبا) واليابان (حوالي ٦%) والدول الناشئة حديثا (دول جنوب شرق اسيا) والتي استحوذت على حوالي (١٣%) والتي استأثرت بشكل كبير في استيرادات كل من الكويت والسعودية والامارات والتي شكلت نسبة (٣١ و٣٦ و٤٦) على التوالي , بالإضافة

الى حجم الاستيرادات التي تعد دول غرب اسيا كمنفذ رئيس تتجه منه الى دول المجلس نسبة تتجاوز (١٥%) تتصدرها عمان والبحرين بنسبة (٣٩ %).

- تتشابه إلى حد ما استيرادات دول المجلس مع أسواق صادراتها حيث تهيمن الدول الصناعية على النسبة الاكبر من استيرادات هذه الدول كدول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة واليابان.

- أن اتجاهات تجارة الاستيرادات لدول المجلس تميل إلى التركيز الجغرافي ، وهذا ينعكس على زيادة الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية ومن ثم زيادة التبعية مما يعرضها إلى مساوئ التبادل اللا متكافئ في التبادل التجاري، حيث يلاحظ أيضا إن هناك تنوع كبير في الاستيرادات وتركيز شديد في الصادرات والتي يغلب عليها المواد النفطية.

ويعكس مؤشر التركز الجغرافي للاستيرادات(**) مدى التركز في منافذ الاستيراد أو تشتتها وما ينطوي على الحالة الأولى من خطورة والثانية من مرونة في مواجهة الأزمات والمقاطعة ، ويكشف المؤشر عن مدى تركز استيرادات دولة على شركاء محددين لسد احتياجاتها وتكمن خطورة هذا المؤشر عندما ترتفع قيمته إلى اكثر من ٣٠% مما يعني انكشافاً اقتصاديا قابل للتأثر بضغوطات الشركاء التجاريين عند الأزمات ، وخاصة اذا كانت السلع المستوردة سلعاً إستراتيجية كالمواد الغذائية والسلع الرأسمالية(معهد الاقتصاد الكمي ١٩٨٣ : ٣١١) , وما يؤكد ذلك ارتفاع قيمة المؤشر عن ٣٠% لدى دول المجلس لاعتمادها على كتلتين رئيسة هما الاتحاد الاوربي ودول غرب اسيا.

جدول (٦) التوزيع الجغرافي لمنافذ الاستيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي (نسبة مئوية)

الدولة	السنة	الجماعة الاقتصادية الأوربية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	غرب آسيا	جنوب شرق آسيا	أوربا الشرقية وروسيا	باقي العالم	المجموع
الكويت	١٩٩٠	٣٧	١٢	١٢	٣	١٤	٥	١٠	١٠٠
	٢٠٠٠	٣٤	١٣	٩	١٧	٢٠	٤	١	١٠٠
	٢٠١٠	٢٣	١٤	٦	١٨	٣٠	٥	٤	١٠٠
	٢٠١٥	٢٣	١٠	٨	٢٠	٣١	٥	٣	١٠٠
السعودية	١٩٩٠	٣٧	١٨	١٦	٥	١٣	٤	٧	١٠٠
	٢٠٠٠	٣٠	٢٠	١١	٥	١٢	١٠	١١	١٠٠
	٢٠١٠	٣٠	١٣	٧	٨	٣٠	٦	٦	١٠٠
	٢٠١٥	٢٧	١٣	٦	١٠	٣٦	٥	٣	١٠٠
قطر	١٩٩٠	٤٤	١٠	١٥	١٢	١٢	٤	٣	١٠٠
	٢٠٠٠	٣٥	١٣	١١	١٧	١٩	٥	-	١٠٠
	٢٠١٠	٣٤	١٧	٦	١٩	١٨	٥	١	١٠٠
	٢٠١٥	٣١	١٤	٦	١٨	٢٣	٥	٣	١٠٠
الإمارات	١٩٩٠	٣٣	١٠	١٥	٩	٢٥	٢	٦	١٠٠
	٢٠٠٠	٣٧	٨	١٠	٧	٣١	١	٦	١٠٠
	٢٠١٠	٢٢	٨	٥	٩	٤٩	١	٦	١٠٠
	٢٠١٥	٢٢	١٠	٤	١١	٤٦	٢	٥	١٠٠

البحرين	١٩٩٠	١٧	٨	٦	٥٣	٥	٤	٧	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٦	١٣	١٣	٣٦	١٢	-	-	١٠٠
	٢٠١٠	١٨	١٢	٦	٣١	٢٢	٣	٨	١٠٠
	٢٠١٥	١٥	١٠	٦	٣٩	١٨	-	١٠	١٠٠
عمان	١٩٩٠	٣٠	١٠	١٠	٢٧	١٠	٣	١٠	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٠	٦	٨	٣٥	١٦	٥	١٠	١٠٠
	٢٠١٠	١٨	٦	١٦	٣٥	٢٢	-	٣	١٠٠
	٢٠١٥	١٤	٦	١٢	٣٩	٢٣	١	٥	١٠٠
تركيا	٢٠١٥	٣٧	٥	٢	٣	٢٥	١٥	١٣	١٠٠
إيران	٢٠١٥	٢٥	-	٣	٣٠	٣٢	٧	٣	١٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠١٥	١٨	-	٦	٤	٣٣	٣	٣٦	١٠٠

U.N Hand book of international trade and development , New york,1993 p. 495 , 2005 p 166- 187 , 2011 p. 175-196 , 2016 p. 140-161

- الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا (الاسكوا) نشرة التجارة الخارجية ،العدد٦،عمان ،١٩٩٢ص٢٨ .

خريطة (٣) التوزيع الجغرافي لمنافذ الاستيراد لدول (الكويت-السعودية-قطر) حسب الترتيب لعام ٢٠١٥

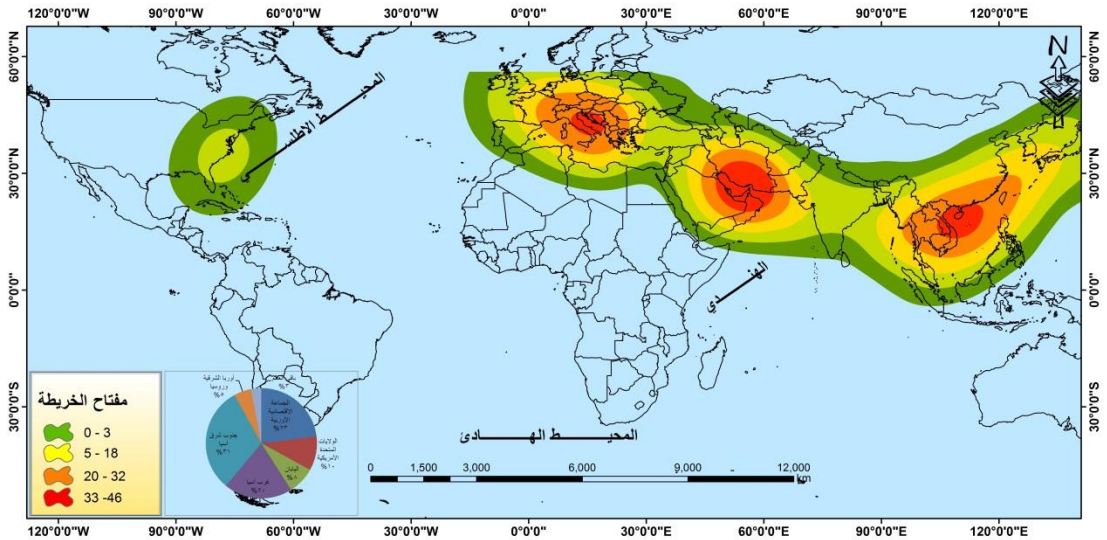

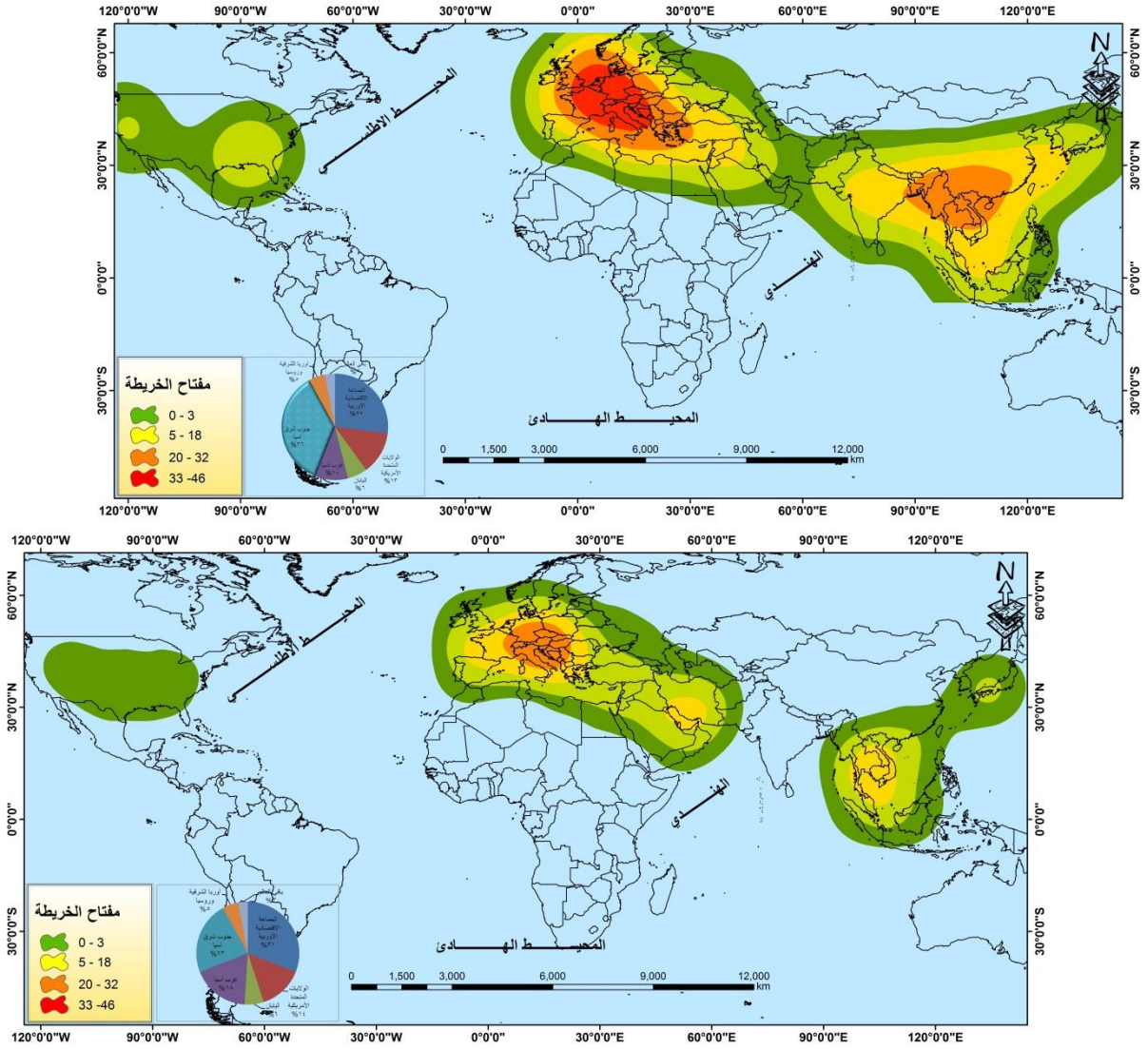

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٦) ومخرجات برنامج arcgis10.5

خريطة (٤) التوزيع الجغرافي لمنافذ الاستيراد لدول (امارات –عمان-بحرين) حسب الترتيب لعام ٢٠١٥

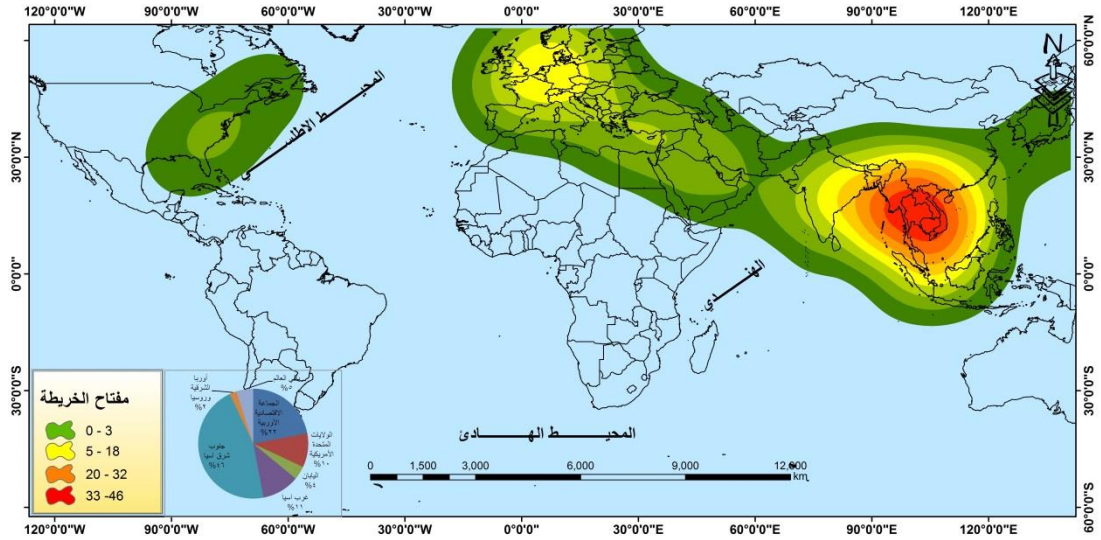

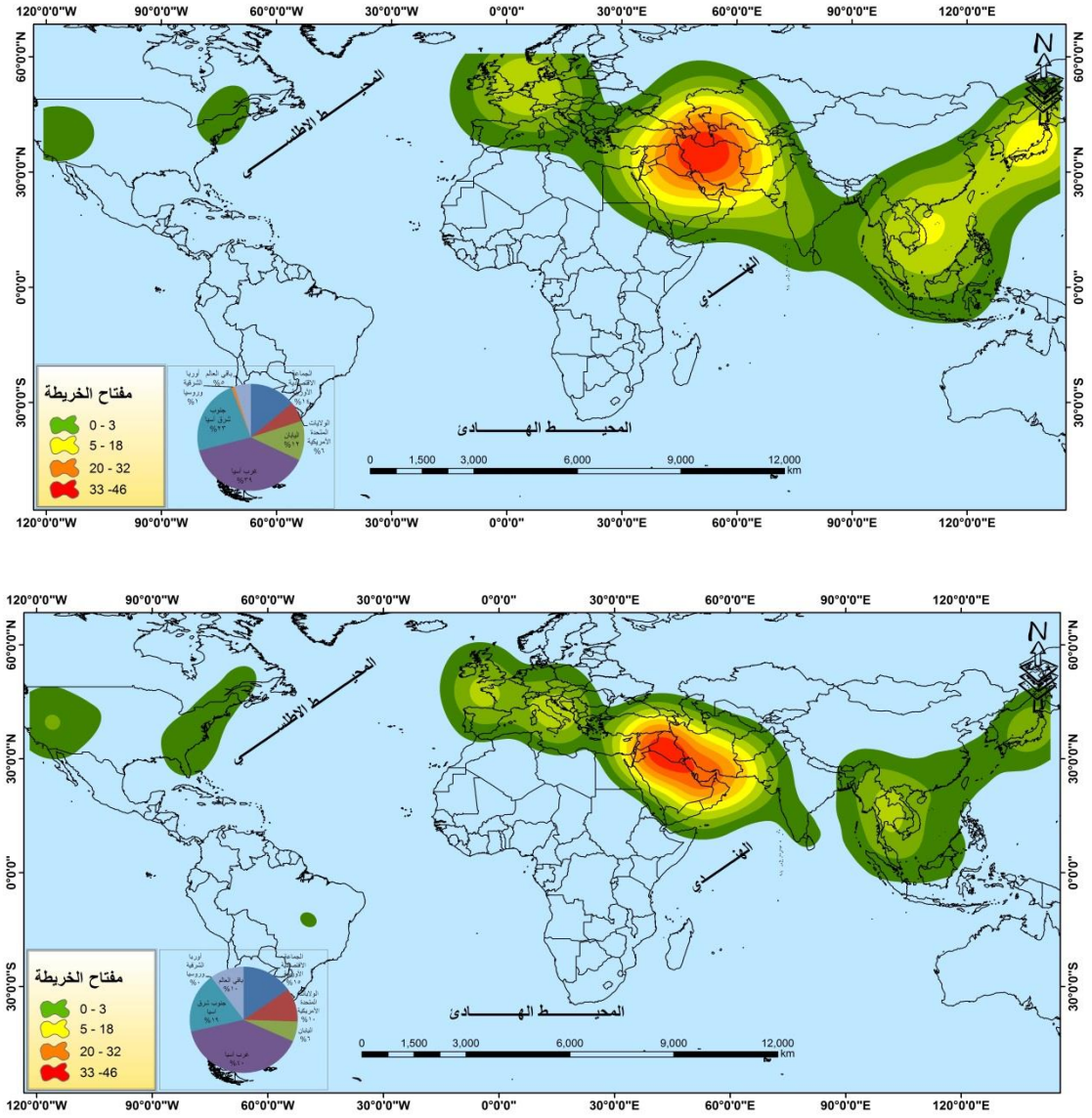

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٦) ومخرجات برنامج arcgis10.5

نستنتج مما تقدم ... ان الدول الصناعية الكبرى تهدف الى خلق علاقات اقتصادية تجارية مع دول المجلس , بقصد تحقيق اهدافها الذاتية , وبالتالي فان هدف تلك العلاقات ما هو الا وسيلة ضغط سياسية لجعلها تابعة سياسيا ومن ثم منطقة نفوذ ضعيفة .

المبحث الثالث : التنبوء بمستقبل الاستيرادات كميا

من الشكل (١) والجدول (٧) يلاحظ ان الملامح المستقبلية لإجمالي استيرادات دول مجلس التعاون الخليجي وباستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط , حيث تظهر الصورة تأثير العامل الجغرافي في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي , فدول المجلس ستعاني من ارتفاع قيمة الاستيرادات وذلك لارتفاع اسعار السلع وبخاصة الغذائية فضلا عن انخفاض حجم العوائد النفطية نتيجة تدهور اسعار النفط , فيتوقع ان اجمالي الاستيرادات سيفوق (٤٨٥٢٣٥) مليون دولار حتى عام ٢٠٢٠ , وهذا يعني ان ضغوطا سياسية واقتصادية يمكن ان تمارس ضد دول المجلس مما يعني التاثير على القرار السياسي القومي بالتالي .

شكل (١) التوقع المستقبلي لاستيرادات دول مجلس التعاون الخليجي حتى سنة ٢٠٢٠

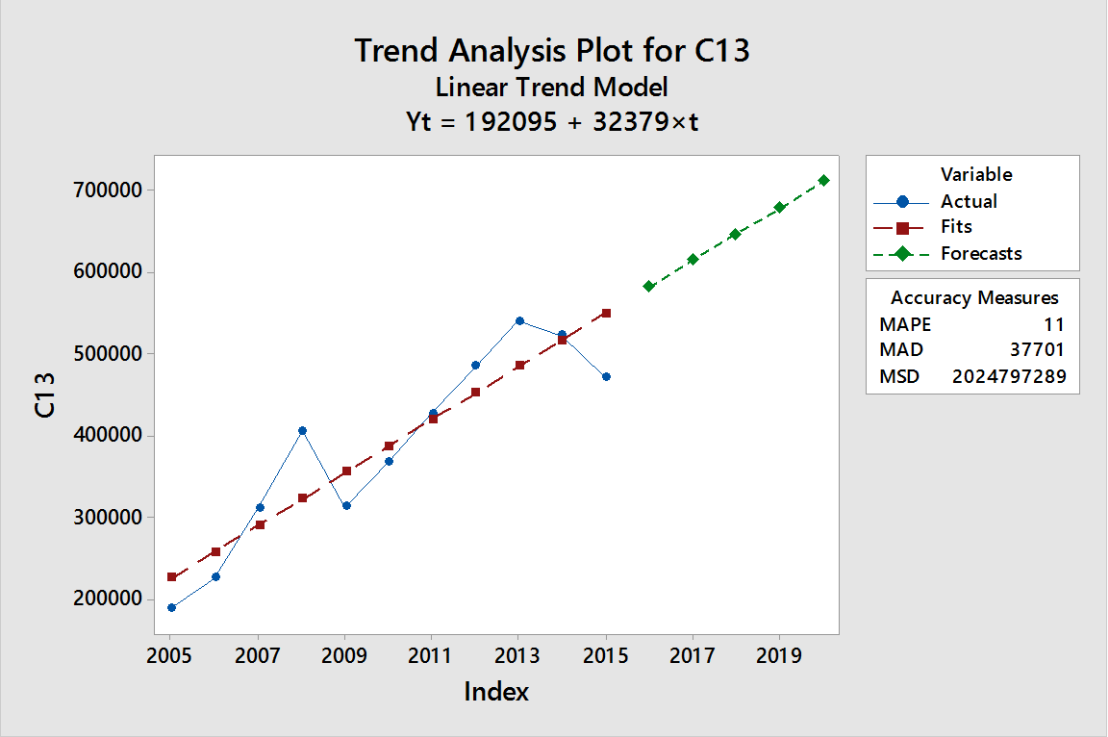

جدول (٧) التنبؤ لإجمالي الاستيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي حتى سنة ٢٠٢٠ (م د)

السنة	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اجمالي استيرادات	٥١٥٦٦٤	٥١٥٥٥٤	٥١٠٤٤٦	٥٠٠٣٤٠	٤٨٥٢٣٥

النتائج

- تكشف الاوضاع الجيوبولتيكية عن نقاط ضعف لتجارة الاستيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي وما يؤكد تلك الحقيقة وقوعه ضمن منطقة التبعية الاقتصادية وهذا يرتبط بارتفاع نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ مستويات الامان فظهر اعلاها في الامارات (٤٦) وادناها في قطر (١٥) والتي كشف عنها مؤشر معامل الواردات.

- غياب النظرة الاستراتيجية الشاملة لأمن هذا الاقليم من خلال تنوع هيكل الاستيرادات في استمرار التخلف والتبعية والتي تعكس الاختلال في البنية الاقتصادية والصناعية وترابطها الشديد بالسوق الرأسمالية فارتفاع نسبة الاستيرادات من السلع الغذائية والصناعية مؤشرات لانحدار جيوبولتيكي شديد , لتسجل اكثر من (١٥%) للأولى و(٦٥%) للثانية لمعظم دول المجلس , وبالتالي عكس التأخر الصناعي والتكنلوجي انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية وعدم التكافؤ التجاري ومن ثم الضعف النسبي للقوة السياسية بالتالي.

- يأتي انخفاض إنتاجية دول مجلس التعاون نتيجة لمعوقات طبيعية متصلة بالموارد الطبيعية كالأرض والتربة الزراعية ومصادر المياه الطبيعية وقد ترتب على ذلك تبعية غذائية تمثلت في تزايد الاعتماد على الخارج في تأمينه وبالتالي اخذت هذه التبعية ابعاد استراتيجية وسياسية حيث تلوح دول المنتجة للغذاء باستخدامه كسلاح مقابل البترول.

- كما أن ارتفاع نسبة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والتي تعكس عجز القطاعات الإنتاجية وعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وبخاصة السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية وهذه نقطة ضعف في تركيبها

القطاعي وتجارتها الدولية وبالتالي في وضعها الاقتصادي طبقا لمفاهيم الاكتفاء الذاتي في ظل مناهج تحليل القوة الاستراتيجية والجيواستراتيجية.

- أن ما تتميز به دول مجلس التعاون هو إنها تعتمد بشكل رئيسي في تحقيق تنميتها على التطور الثقافي للعالم المتقدم عن طريق الاستيراد، كما انها تتصف بكونها أحادية الجانب في الاقتصاد، أي إنها تعتمد على تصدير المنتجات النفطية في تحقيق مواردها.

- عكس التوزيع الجغرافي للأسواق التي تعتمدها دول المجلس الى هيمنة كتلتين مهمتين (الجماعة الاقتصادية الاوربية ودول جنوب شرق اسيا) تستحوذان على نسبة اكثر من (٢٠%) حسب مؤشر التركيز الجغرافي مما يعني وجود مشكلة التبعية التجارية.

- تتوقع الدراسة ان تكون الصورة اللاحقة لدول المجلس ان تكون افضل لو احسن استغلال موارده من خلال التخطيط العلمي الموضوعي الاقليمي والقومي, بالرغم من ارتفاع فاتورة الاستيرادات .

ومن اجل تعظيم الوزن الجيوبولتيكي لتجارة الاستيرادات لدول مجلس التعاون الخليجي نطرح الخيارات التالية:-

- اقامة تجمع عربي اقليمي يتناسب واهداف الامن الاقليمي والقومي بالتخطيط لمشاريع تتمتع بالترابط الامامي والخلفي مع المشاريع القائمة الزراعية او استثمار اموالها في الدول العربية كالسودان مثلا كمرحلة افضل من الاستيراد او الاستثمار بتكاليف عالية.
- تنويع مصادر الدخل والعمل على خلق قدرة انتاجية متنوعة تشجيع الاحلال محل الواردات بقصد سد السوق المحلية ودعم المشاريع الموجهة للتصدير والتي تعتمد على الخامات المتوفرة محليا من النفط والغاز.
- تشجيع الشركات ذات التكنلوجية العالية من خلال الشراكة الاستراتيجية مع كبرى الشركات العالمية في هذا المجال او شراء تراخيص استعمال تلك التكنلوجية كون دول المجلس ذات امكانيات مالية عالية.
- خلق وتطوير قطاعات صناعية متجددة مقابل استنزاف الموارد النفطية الناضبة , بإنشاء هيكل جديد للقطاعات الانتاجية باستخدام راس المال النهائي بدل راس المال الابتدائي النفطي وتحويلها من قوة طارئة الى قوة دائمية.
- التخلص والحد من الاستهلاك وخاصة السلع الكمالية ومحاولة ايجاد بدائل محلية وتشجيع الاستثمار والادخار من خلال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مع باقي دول الاقليم العربية.
- السعي لتنويع الهيكل الإنتاجي، وصولاً إلى الحد من الاستيرادات وتخفيض مستوى النفقات، وتوجيه فائض الإيرادات النفطية لتطوير القطاعات السلعية مما يساعد على تحسين الهيكل الإنتاجي لدول المجلس.
- تعظيم القوة الاقتصادية الوطنية من خلال تعاون الدول العربية بالاستفادة من ميزة الالتحام الجغرافي التي تزيد من عناصر القوة بدوافع رئيسة لمجابهة القوى الاقتصادية للدول الكبرى .

المصادر

أولا: المصادر العربية

- الكتب

(١) الامام , محمد محمود ,وآخرون , منظمة التجارة العربية التحديات وضرورات التحقيق، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان٢٠٠٥.
(٢) الدويكات , قاسم , الجغرافية السياسية ,ط١ , مركز الكتاب الاكاديمي , عمان ,٢٠١١.
(٣) السماك , محمد ازهر ، الجغرافية السياسية، بمنظور القرن الحادي والعشرين ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل ، ٢٠٠٨.
(٤) العيسوي , إبراهيم ، قياس التبعية في الوطن العربي , ط١ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٨٩.

-المجلات والرسائل

(٥) الطائي يونس عبد الله , التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي, مجلة دراسات إقليمية, العدد ٤ , السنة ٢, جامعة الموصل, ٢٠٠٥.
(٦) أمجد ,صباح, وميثم عبد الله، خصائص اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٨، العراق٢٠٠٦ .
(٧) محمد , بختيار صابر, أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ٢٠٠٨.
(٨) السعدي , نبهان زمبور , جيوبولتيك العلاقات التجارية العراقية التركية , اطروحة دكتوراه (غ م),جامعة الموصل , كلية التربية للعلوم الانسانية ,٢٠١٤.
(٩) العاني , أسامة عبد المجيد ، منظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العددان (٦-٧)، ١٩٩٩.
(١٠) ال ثاني , فهد عبد الرحمن, النظام الاقليمي لدول مجلس التعاون الخليجي , دراسة جيوبولتيكية , مجلة مركز الوثائق والدراسات الانسانية, العدد (١٣) , ٢٠٠١.
(١١) الحيالي , عبد الامير وفراس عبد الجبار , دول الخليج العربي في عصر ما بعد النفط, مجلة جامعة ديالى , العدد(٣٣) , ٢٠٠٩.
(١٢) العبيدي , أحمد حامد ،دور المرتكزات الجيوستراتيجية الرئيسة في تفعيل العلاقات التجارية العراقية التركية ،اوراق تركية معاصرة ،مركز الدراسات التركية ،جامعة الموصل،عدد (١٩) ، ٢٠٠٣.

-المنظمات الحكومية والدولية

(١) صندوق النقد العربي صندوق النقد العربي ،- النشرة الاحصائية ، للدول العربية ،٢٠١٥ .
(٢) صندوق النقد العربي , الفصل الثامن , التجارة الخارجية للدول العربية, ٢٠١٠ .
(٣) صندوق النقد العربي , تقرير افاق الاقتصاد العربي , سبتمبر ٢٠١٥ .
(٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، نشرة التجارة الخارجية, ١٩٩٦.
(٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٤.

(٦) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٦.

(٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣.

(٨) سامبا، ، سلسلة تقارير، الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، السعودية , ٢٠٠٩.

(٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦.

(١٠) (*) معامل الواردات ويمكن حسابه بقسمة قيمة الاستيرادات / الناتج المحلي الاجمالي مضروبا في ١٠٠ .

(١١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ,التجارة العربية ومؤشرات الاداء والتطور , نشرة فصلية , السنة الرابعة والثلاثون , العدد الاول , مارس ٢٠١٦.

(١٢)عن كتاب سيبري السنوي لعام ٢٠١٠ (SIPRI Yearbook 2010) الصادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام, في يونيو/حزيران عام ٢٠١٢ .

(١٤) رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ,معهد الاقتصاد الكمي – تونس , عدد خاص عن الامن الغذائي العربي ,دمشق ١٩٨٣.

(١٥) (**) مؤشر التركز الجغرافي ويتم حسابه بقسمة اجمالي قيمة الاستيرادات من اهم شريكيين على مجموع قيمة الاستيرادات مضروبا في ١٠٠.

ثانيا :المصادر الاجنبية

Jesko. Itevschel , Anote on the Relation ship Between Imports and Growth , Review of world Economic,1992

Richard hartson , The Functronal AFFroach in Politcal geography , Ann – A.AG , 1959

Pounds.N.H " The political Geogrphy " Toshaco ltd .Tokyo,Japan 1963.

Knorr,K. " The Concept Of Economic Potental For War" World Politicals vol.x.1969.

U.N Hand book of international trade and development , New york, 2015.

Hand book of international trade and development , New york,2011-2001-2016 .